سفارة الولايات المتحدة في سوريا

سفارة الولايات المتحدة في سوريا

مرور عام على التدابير المؤقتة التي اتخذتها محكمة العدل الدولية ضد سوريا مع إدراج مسؤول سوري على قائمة العقوبات

بواسطة U.S. EMBASSY SYRIA

بيان صحفي
للمتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر
15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

قبل عام واحد، رحبت الولايات المتحدة بأمر التدابير المؤقتة الذي أصدرته محكمة العدل الدولية والذي يدعو النظام السوري إلى اتخاذ جميع التدابير على الفور لمنع أعمال التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة، أو العقاب القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة، فضلا عن منع تدمير الأدلة على مثل هذه الأعمال. إن هذا الأمر الصادر عن المحكمة الدولية هو رد على الاستخدام الصارخ من قِبل النظام للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وقد جعلنا نقترب خطوة واحدة من المساءلة عن آلاف الضحايا والناجين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية في سوريا.

من المؤسف أنه منذ إصدار التدابير، فشل النظام في الامتثال لهذه التوجيهات. وتواصل منظمات حقوق الإنسان والمنظمات القانونية توثيق استخدام النظام للاحتجاز التعسفي وتعذيب المعتقلين، بما في ذلك مؤخرًا ضد السوريين الفارين من الصراع في لبنان. إن الضحايا والناجين وأسرهم يستحقون تحقيق العدالة وإجراء المساءلة. وعلى هذا الأساس، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية عن إدراج عبد السلام فجر محمود، العميد في القوات الجوية السورية، وزوجته سهير نادر الجندي، وأولاده الأربعة البالغين على قائمة العقوبات بموجب المادة 7031 (ج) بسبب تورطه في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وهي التعذيب، أو المعاملة، أو العقاب بصورة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة.

على مدار الصراع في سوريا، هناك أكثر من 15 ألف حالة موثقة لأشخاص ماتوا بسبب التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، بمن فيهم مواطنون أميركيون. ونحن ندعو النظام إلى التوقف فورًا عن استخدامه الوحشي والمنهجي للتعذيب والامتثال لأمر محكمة العدل الدولية. وتشيد الولايات المتحدة بالجهود المستمرة التي تبذلها كندا وهولندا لمحاسبة نظام الأسد، بما في ذلك من خلال عرض تفاصيل استخدام النظام المستمر للتعذيب أمام محكمة العدل الدولية مع تقدم هذه القضية بمرافعات مكتوبة من المقرر أن تقدم في أوائل العام المقبل. كما نرحب بالعديد من القضايا المرفوعة في المحاكم المحلية في جميع أنحاء العالم ضد الجناة الأفراد. وبالتعاون مع شركائنا الدوليين، ستواصل الولايات المتحدة السعي إلى حل سياسي دائم للصراع في سوريا يرتكز على العدالة والمساءلة.

تم هذا الإدراج العلني بموجب المادة 7031 (ج) من قانون مخصصات وزارة الخارجية والعمليات الخارجية والبرامج ذات الصلة لعام 2024 (القسم F، P.L. 118-47)، كما يجري تنفيذه بموجب قانون المخصصات المستمرة لعام 2025 (القسم A، P.L. 118-83).

للاطلاع على النص الأصلي: https://www.state.gov/marking-one-year-since-icj-provisional-measures-against-syria-with-designation-of-syrian-official-due-to-involvement-in-gross-violations-of-human-rights/

هذه الترجمة هي خدمة مجانية مقدمة من وزارة الخارجية الأميركية، مع الأخذ بالاعتبار أن النص الإنجليزي الأصلي هو النص الرسمي.